

فان من شرطه ان يصح ما قبله بالسابق بالعامل وما اختص بالابدان الينص تقدير  
 الفعل بعده وما لم يصدل الكلام يمتنع عمل ما بعده فيما قبله واذا لم يذكر  
 الحاحه فالاراد ههنا اصحابه لاجاب كل الاصابة حيث لم يذكر هذا  
 القم لان لم يدخل تحت ضابط الاشتغال قلت لم يذكر في الالفية  
 ضابط الاشتغال ولا شرطه حتى يستغنى عن ذكره فلم يكن من ذكره  
 بل ليظهر امتناع النصب على الاشتغال فيه نعم كان الاولى ان يصدر  
 الباب بضابط محرم ذلك كما فعله في التمهيد ذكره البوص في التكت  
 السابق بالرفع فاعل تلا وما مفعول وقوله ما لم يرد مفعول تلى  
 الذي قبله وما قبل فاعل يرد ومفعول اتصال من هذا الفاعل وقيل وبعد  
 مبنيان على الضم اه فاضرب في اي بعض النسخ من وجود قبل متصل  
 بضمي غير صواب لفساد الوزن برون جرى عليه في التمرين وبعد  
 ايلولة الفعل على اي بعد ما الطالب عليه ان يلية فعل فالاولوه مصدر  
 مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول اول لانه الفاعل في المعنى الاستثنوي  
 على معمول فعل يجوز الناظم في هذا الالفية حقيقة انما هو على الجملة  
 الفعلية والرد على سوا كان غير او شر وسوا كان بصيغة الطالب نحو عند  
 اللهم ارحمه او بصيغة الخبر نحو زيد ارحمه افاده في التصريح كهمزة  
 الاستفهام اي وكالتي بما اول او ان نحو ما زيدا ربيته ولا غير والتمتبه  
 وان بكر اضربته وكحيت المرددة من ما نحو اجلس حيث زيد اضربته كهمزة  
 والختار النصب اي ما لم تفعل الهمزة والا فاختار الرفع نحو انت زيد  
 تصربه الا في نحو ان يوم زيد انضربه اذا الفصل بالظرف كلافصل افادة  
 الاستثنوي والختار الرفع اي ما لم يوجد مبرح النصب نحو اما زيد فاقربه  
 منه عليه المرادى وقضية ان الرفع ليس اجود في حمل بوجه النصب  
 واستواءهما وهو الاوجه كقابل التمرين بلا مرجح ثالث لاحذ في ذكره  
 شيخ الاسلام ففي كلامه الذي نظر واما غير وانما ذكره فيجب  
 عروك والمناصب هنا محذوف في فسه المذكور وان كان هذا المثال الفاعل  
 يعمل ما بعده فاما قبلها ماذا وقعت في غير موضعها نحو اما زيد فاضرب  
 واذا عمل جاز في نحو اما زيد فاضرب والدليل على انها وقعت في غير موضعها

السواب قبلها

ان يفسر

ان

ان الاصل مما يكن من شأنه ان يضرب فذو اضربه فذو مما يكن من شأنه ويضربها بما  
 تحصل اما زيدا فاضرب فعل ما بعد الفاعل فاما بالذم اولان الحاجة تدعو  
 الى الفصل بين اما والفعل اذ الفعل لا يليه ففصل بعمل الفعل والحاصل  
 ان الاسم في نحو اما زيدا فاضرب منصوب بخذوف بعده والتقدير اما زيدا  
 فاضرب اضرب به فخذف الغسر يفتح السين وهو الناصب لزيد ثم حلققت الفاعل  
 من اذ الغسر بكسر السين فحصل اما زيدا فاضرب اراه فاضرب وان تلى  
 المحطوف فعلا لا يسمه الفعل في هذا المثال نحو هذا اضرب زيد غير عمرو  
 ونصبه على السوا وشبه العاطف كالعاطف اما ضربت الغوم حتى عمرو واضربته  
 فالرفع والنصب على السوا ايضا كما في الاستثنوي يختار الى بين الرفع والنصب  
 ضربه اي حتى على السوا بشرط ان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول وعطفت بالفا نحو  
 في هذه الحالة زيد قام وعمرو واكرمته في دارة او فخر والامر متدل برفع عمرو ونصبه ذكره اللموني  
 تشبه عطفها وكلام الناظم يقتضي ان الواو كالفاء وان قال ههنا ما ناهية صدرها  
 الاعطف عطفها اسم لهذا التفسير لذا قال الوجه في اسم التحوط اسمية في ضمت اسمية وغير  
 الاعطف عطفها ذلك كما اشار اليه الدماميني رحمه الله تعالى ونصبه والراي معي ان  
 على المقتضى ان في دارة مثلا والله جرد في المثال على مذهب من لا يترط في الرفع  
 الكسبية كوالرفع متداهنة جملة ربح وفي غير متعلق بربح لا بالرفع لان عمل المصدر  
 حتى تسمى المعترف بال قليل كما في ضعيف الكتابة اعداه مما ايج كواي فاما بعلك  
 فيما يرد عليك من الكلام ان تردة اليه فحرم عليه الفعل ودع ما لم يبح  
 لك فيه ذلك وكتبت الناظم بهذا على مانع النصب وانتشاره الى ان مقتبس  
 فلذلك فائدة عظيمة في اماليه هو انه كتابه ايت الهمزة فارسيما  
 ما غادره ففارسيما منصوب بخذوف يفسره المذكور وهو محل الاستشهاد  
 وما زائدة لانافته والاشغال ايت ما النافية لخاصة الكلام فلا  
 يعمل ما بعد هاقم قبلها ولا يعمل لا يفسر عما ملاي غادره ففارسيما  
 تركوه علم انضبه المم وسكوت اللام وفتحها الهامة من الهم الرحيل اذا نشب  
 في الحرب علم بجذله ومخلصا وقد ضبطه بعضهم بالحكم قال العيني وما اظنه  
 صحيحا هو وزميل يضم الرائي وتندد به الهم الفتوحة وسكوت الباقية  
 اي غير جبان ولا يكتس بكسر النون وسكوت الكاف اي ضعيف وقوله وصل

تكرره في خصوص ما هنا والى